دور المنظمات الدولية والوطنية في الحد من تلوث البيئة

The role of international and national organizations in reducing environmental pollution

م. د محمد مرعي جاسم

Dr. Mohammed Merie Jasim

mohammed.10@sadiq.edu.iq

جامعة الإمام جعفر الصادق (ع) / كلية القانون

Imam Ja'afar Al-Sadiq University - College of Law

الملخص

تضمن البحث الموسوم: (دور المنظمات الدولية والوطنية في الحد من تلوث البيئة) المقدمة وثلاثة مباحث إضاقة إلى الخاتمة والتوصيات. وقد تناول البحث في التأصيل النظري لمفاهيم البيئة، التلوث البيئي، المنظمات الدولية، والمنظمات الوطنية. وتطرق البحث إلى دور المنظمات الدولية المتمثل بتأسيس برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة والنهوض بالتعاون الدولي، ومساهمة منظمة الأمم المتحدة في إقامة ورعاية المؤتمرات الدولية وعقد الاتفاقيات الدولية ودعم ومتابعة المنظمات الإقليمية والمتخصصة، كمنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الصليب الأحمر الدولية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها، والتي أسهمت في تسليط الضوء على جوهر مشكلة التلوث البيئي في غالبية دول العالم مع محاولاتها الجادة لمواجهة تداعياتها المختلفة .

كما ركز البحث على أنواع واهداف المنظمات الوطنية، وبخاصة دور هذه المنظمات في العراق، سواءً أكانت حكومية أم غير حكومية (NGO)، وأسباب ضعفها، والتي تمثلت بالاحتلال الأميركي ، وضعف الدعم الحكومي ، والفساد الإداري ، وتدهور الأوضاع الاقتصادية . واختتم البحث بالخاتمة التي تضمنت الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: البيئة، التلوث، مؤتمر، اتفاقية، منظمة دولية، منظمة إقليمية.

Abstract

The research entitled (The role of international and national organizations in reducing environmental pollution), contained introduction and three sections, conclusion and recommendations. The research dealt with the theoretical rooting of environmental concepts, environmental pollution, international organizations, and national organizations. The research touched on the role of international organizations represented by the establishment of the United Nations Program for the Protection of the Environment and the promotion of international cooperation, and the contribution of the United Nations Organization in establishing and sponsoring international conferences and concluding international agreements and supporting and following up regional and specialized organizations, such as the World Health Organization, the International Red Cross, the International Atomic Energy Agency and others, Which contributed to shedding light on the essence of the problem of environmental pollution in most countries of the world, with its seriours attempts various.to confront its repercussions

The research also focused on the types and objectives of national organizations especially the role of these organizations in Iraq, whether governmental or non-governmental (NGO), and the reasons for their weakness, which were represented by the American occupation, weak government support, administrative corruption, and deteriorating economic conditions. The research ended with the conclusions and recommendations.

Keywords: environment, pollution, conference, convention, international

المقدمة

لاريب أن التصدي لحماية البيئة من التلوث ، تعد من المهمات الأساس للمجتمع الإنساني ، إذ أن تفاقم مشكلات البيئة على المستويين الدولي والوطني لها الانعكاس السلبي الواضح ، وذلك بسبب ارتباطها بحياة ومستقبل الكائنات الحية. وهو ما يستدعي تعاون جميع الوحدات السياسية في المجتمع الدولي، لاسيما بين منظماته الأساس كالأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة من جهة، وبين حكومات الدول ومنظمات المجتمع المدني المنتشرة في عموم الوحدات السياسية الدولية من جهة أخرى ، إذ أن تعدد وتنوع تلك المشكلات ، بدءاً من الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات أو الاحتباس الحراري والتصحر، وآثار الحروب ، وطمر النفايات الصناعية والصحية وتلوث المياه واستخدام المبيدات الحشرية ، وغيرها ، يستدعي تظافر جهود المجتمع

الدولي (منظمات دولية ووطنية ومنظمات المجتمع المدني) للحد من تأثيراتها لخلق بيئة آمنة ينعم بها المجتمع الإنساني في شتى اصقاع المعمورة.

أن الهدف من البحث يكمن في محاولة معرفة الدور الذي تضطلع به المنظمات الدولية والوطنية (حكومية ، وغير حكومية) في التصدي لمشكلة تلوث البيئة عبر وسائل وآليات متعددة، والمدى الذي بلغته في ذلك، هذا فضلاً عن إسهام البحث ليكون اثراءاً لقاعدة البيانات ليس للمكتبة العراقية حسب ، بل ولصناع القرار الرسمي ولمنظمات المجتمع المدني العراقي ، لدعم جهودهم في ترصين خطط واساليب التصدي لمشكلات البيئة.

أما الإشكالية الأساس للبحث، فتتمثل في اتساع وتزايد مشكلات البيئة وتنوعها بسبب الكوارث الطبيعية والحروب والإرهاب وقلة مناسيب المياه الصالحة للشرب، وتزايد المشروعات الصناعية غير الملتزمة بقواعد المحافظة على البيئة، ورمي المخلفات الصناعية والمستشفيات، لا سيما في بلدان عالم الجنوب، في مصادر المياه .. وغيرها، كل ذلك يثير التساؤل الرئيس : ما هو دور المنظمات الدولية والوطنية في الحد من ذلك التلوث ؟

وللإجابة عن ذلك التساؤل، تؤكد فرضية البحث على : كلما ازداد التعاون بين المنظمات الدولية من جهة، والمنظمات الوطنية (سواء كانت حكومية أو غير حكومية كمنظمات المجتمع المدني) من جهة أخرى، كلما ازدادت فرص التصدي لمشكلات البيئة الدولية، ويتم ارساء دعائم بيئة آمنة ونظيفة.

أزاء ما تقدم ولأتمام انجاز البحث وبلوغ نتائجه، قمنا باستخدام المنهج الوظيفي (منهج التحليل السستماني) لمتابعة دور ووظائف تلك المنظمات، وتمت الاستعانة بالمدخل الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي احياناً.

ومن ابرز الدراسات السابقة والتي تناولت جانباً من دراستنا فهي :

- علواني مبارك (دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث) مجلة المفكر (الجزائر) العدد (14).
- سميرة بوطوطن (دور المنظمات الدولية في حماية البيئة ، جامعة العربي بن مهدي ، أم اليوافي ، كلية العلوم السياسية ، الجزائر ، 2018-2019.

أما هيكلية البحث فتوزعت بين ثلاثة مطالب، تضمنت الأولى مدخلاً مفاهيمياً، وتأصيلاً نظرياً لمدلول كل من : البيئة ، التلوث البيئي ، المنظمات الدولية والوطنية، وتوصيف ماهية الدول، أما الفقرة الثانية فتناولت دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، وانصرفت الثالثة إلى البحث في

دور المنظمات الوطنية (حكومية وغير حكومية) في الحد من التلوث البيئي ، وتم التركيز فيها على دور المنظمات الوطنية في العراق. وتضمن البحث خاتمة لأهم نتائجه ، ومن الله التوفيق.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي

سنحاول في هذا المبحث تأصيل للمصطلحات التي تم تناولها في هذا البحث، وذلك من خلال تحديد مدلول البيئة، وتلوث البيئة، والمنظمات الدولية والوطنية ثم الدول، إذ سيتم توظيفها تباعاً لتسهيل عملية التحليل المنهجي، وبيان الأثر الراجع وعمليات التفاعل بين مفردات خطة البحث، وصولاً للنتائج المرجوة.

1- البيئة

بدءاً لم يرد تعريف جامع مانع للبيئة يحدد نطاقها المتسع وذلك للتداخل والتفاعل ما بين الكائنات الحية والمحيط الذي تعيش فيه ، ففي اللغة العربية يرجع اصل كلمة البيئة إلى (بوأ) بمعنى أقام في المكان واتخذ منه بيتاً، أي حل ونزل وأقام ، وبالتالي تعني من جانب هيأ المكان للمبيت ، ومن جانب آخر الإقامة والنزول[1] ، وورد ذات المعنى في القرآن الكريم (وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ)[2] إذ بين الله سبحانه لإبراهيم (ع) مكان البيت ليبنيه ، كما جاء في القرآن ايضاً (وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ) [3] أي الذين سكنوا المدينة المنورة من الانصار واستقرت قلوبهم على الإيمان بالله ورسوله[4].

وإزاء ذلك وردت لفظة (Environment) في اللغة الانجليزية للدلالة على الظروف والمؤثرات حول الإنسان والحيوان كالماء والهواء والتربة والتنمية[5]، فيما وردت في اللغة الفرنسية مفردة (Environement) للدلالة على الظروف أو المحيط الذي يؤثر على الكائنات الحية ، بمعنى كافة الظروف والعوامل الطبيعية من ماء وهواء وأرض وكائنات حية تحيط بالإنسان[6] فهي

1) ينظر ويقارن مع : ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء الأول ، دار نوادر ، الكويت ، 2010، ص 30 ؛ ناديا اليتيم : دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة ، دار الحامد ، عمان ، 2018 ، ص40.

2) سورة الحج ، الآية : 26

3) سورة الحشر ، الآية : 9

4) ينظر : جلال الدين محمد بن احمد المحلي ، جلال الدين عبد الرحمن ابي بكر السيوطي، تفسير الجلالين ، ط3، دار الخير ـ بيروت ، لبنان ، 2003ص 546.

5) عماد محمد عبد المحمدي ، الحماية القانونية للبيئة ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، 2017،ص21، وينظر: محمد خالد جمال رستم ، التنظيم القانوني للبيئة في العالم ، ط1، منشورات حلي الحقوقية ، 2006، ص ص 8-9.

6) سابح تركية ، حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري ، ط1، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، 2014، ص18.

تتشكل من عناصر طبيعية (الهواء ، الماء ، التربة ، التنوع الحيوي) ، وأخرى اصطناعية (ما أدخله الإنسان فيها) وتنقسم إلى بيئة برية ، ومائية ، وحيوية[1].

وتأسيساً على ما تقدم يبدو أن مصطلح البيئة ذا مدلول يرتبط بالمحيط الذي يعيش فيه الإنسان بكل ما يحتويه من عناصر وظروف تؤثر وتتأثر فيه ، كما عرفها برنامج الأمم المتحدة UNEP بأنها: (مجموعة من الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت معين لأشباع حاجات الإنسان وتطلعاته) [2].

2- التلوث البيئي

أن التلوث في اللغة العربية يعني خلط الشيء بما هو خارج عنه ، ولوث الماء كدره ، وتلوث الهواء خالطه بمواد غريبة[3]، وجاء في معجم لسان العرب المحيط أن (تلوث) تعني تلطخ . فلوث ثيابه بالطين يعني لطخها[4]، وفي مختار الصحاح للرازي : لوث ثيابه بالطين لطخها ، ولوث الماء كدره[5] أما في اللغة الإنكليزي فأن يلوث (Polluer) تعني أن الشيء غير نقي (Impure) أو غير صالح للاستعمال (unfit) [6] والتلوث في اللغة الفرنسية (Polluer) تعني يلطخ أو يوسخ (Salir) ووسخ الشيء جعله غير سليم أو عكره [7].

ونلاحظ من كل ذلك أن معنى التلوث يشير إلى الحالة غير الطبيعية للأشياء بعد خلطها بعناصر غريبة عنها فتكدرها وتغير من طبيعتها ، ويعوقها عن أداء وظيفتها ولما كان التلوث يعني خلط الشيء بما هو خارج عن طبيعته يغير خواصه، ويؤثر على وظيفته فإن معناه في الاصطلاح العلمي لا يبتعد كثيراً . سواء كان في العلوم الطبيعية أو الاجتماعية ، ففي البيئة المائية يعرف بأنه كل تغيير في الصفات الطبيعية للماء ، كتغيير الطعم أو الرائحة ، ويؤثر أيضاً على الكائنات الحية التي تعيش في الماء ، ومصدر ذلك التلوث نفط أو مركبات كيمياوية ، أو مخلفات صناعية ونفايات تخلط بالماء ، أما في مجال البيئة الارضية فأن تلوث التربة يمثل

---

1) العربي أيوبي ، الحماية الدولية للبيئة من التلوث ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2016، ص ص 12-14.

2) نقلاً عن : بوزيدي بوعلام ، الآليات القانونية للوقاية من تلوث البيئة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2018.

3) المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ط1413هـ - 1993م ، ص 567.

4) أبن منظور ، لسان العرب ، المحيط ، ج3 ، دار لسان العرب ، بيروت – لبنان ، ب.ت ، ص ص 408-409.

5) محمد بن ابي بكر الرازي ، مختار الصحاح ، ترتيب محمود خاطر ، دار الحديث للنشر ، ب.ت ، ص607.

6) Longman Active, Study Dichenary , Ed, 1988, p461.

7) نقلاً عن : ويرق عبد العزيز ، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الأخوة منتوري قسطنطينية، 2012، ص7.

كل تغيير سلبي نوعي أو كمي يؤدي إلى افساد التربة ويؤثر على خواصها ، وذلك بسبب تلوثها العضوي أو البايولوجي أو الاشعاعي ، أو تفريغ النفايات فيها ، وهو ما يؤثر على صلاحيتها للزراعة، ويسبب ضرراً بسلامة الحيوانات والطيور والاسماك والحشرات فيها[1].

ويتنوع التلوث استناداً أما إلى طبيعة ونوع المادة الملوثة ، كالتلوث البايولوجي (كائنات حية نباتية ، حيوانية ، بكتريا ، فطريات) والتلوث الاشعاعي الذي يعد من أخطر أنواع التلوث ، بسبب قدرته على اختراق انسجة الاجسام الحية كأشعة الفا وبيتا وغيرها ، وكذلك التلوث الكيمياوي ؛ كمركبات الزئبق والزرنيخ ، ومركبات السيانيد والمبيدات الحشرية ، والنفط والنفايات النووية هذا من جهة كما يتنوع التلوث استناداً إلى مصدره كالتلوث الطبيعي الذي تسببه الظواهر الطبيعية كالزلازل والبراكين والرياح وغيرها ، فضلاً عن التلوث الصناعي الذي تسببه انشطة الإنسان الصناعية والزراعية والخدمية[2].

3- المنظمات الدولية والوطنية

بدءاً تفهم المنظمة الدولية على انها مؤسسة أو جهاز تنشئة مجموعة من الدول ، تمتلك صلاحيات محددة ووسائل متنوعة تمكنها من القيام بالمهام المنوطة بها ، وقد عرفها البعض بانها (هيئة دائمة ذات إرادة مستقلة تتفق الدول على انشائها لمباشرة الاختصاصات التي تضمنها الميثاق)، فيما يرى فيها آخرون بانها (هيئة دائمة تتمتع بالإرادة الذاتية وبالشخصية القانونية الدولية)، تتفق مجموعة من الدول على انشائها كوسيلة من التعاون الاختياري فيما بينها في مجال او مجالات معينة يحددها الاتفاق المنشئ للمنظمة ، أما (محمد طلعت الغنيمي) فيجد فيها (مؤتمر دولي الأصل فيه أن يكون على مستوى الحكومات ، مزود بأجهزة لها صفة الدوام تمكنه التعبير عن إرادته الذاتية)، أما صادق ابو هيف فقد عرفها بـ (المؤسسة التي تنشؤها مجموعة من الدول للاضطلاع بشأن من الشؤون الدولية العامة المشتركة) [3].

أما المنظمات الحكومية فلا تضم في عضويتها سوى الدول كالجامعة العربية ، منظمة الدول الأمريكية، منظمة الوحدة الافريقية (بعدها الاتحاد الافريقي) ومنظمة المؤتمر الإسلامي ... وغيرها[4]، وذهب آخرون على انها منظمات قائمة بين دول شريطة أن تكون ذات سيادة ، أي

---

1) يقارن مع : زيرق عبد العزيز ، م.س.ذ. ص ص 41-15.

2) ينظر ويقارن مع : العربي أيوبي ، مصدر سابق ، ص18 ؛ زيري عبد العزيز ، مصدر سابق، ص 17-20.

3) فيما تقدم ينظر ويقارن مع : د. هادي نعيم المالكي ، المنظمات الدولية ، ط1، مكتبة السيسبان ، بغداد، 2013 ، ص 25؛ غضبان مبروك ، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون – الجزائر ، 1994، ص 19؛ محمد بن جديدي ، إقرارات المنظمات الدولية ومدى فاعليتها ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم القانونية ، الجزائر، 1993، ص 8؛ محمد سعادي ، قانون المنظمات الدولية ، ط1 ، دار الخلدونية، الجزائر ، 2008، ص5.

4) ينظر : علي يوسف الشكري ، المنظمات الدولية ، ط1، مؤسسة دار الصادق الثقافية ، ص49.

تضم الدول المستقلة فقط[1] ، وأزاء ذلك توجد منظمات غير حكومية ، وهي منظمات مكونة من ممثلين خاصين ؛ أي أفراد أو جماعات أو كيانات خاصة مستقلة من الحكومات الوطنية[2]، ويعرفها (جوزيف ناي) بأنها منظمات لا تنتمي لحكومة ما ، وهي تعبير عن الوعي العالمي والرأي العام العالمي، وتقوم بالضغط على الحكومات من أجل تغيير سياساتها[3] ومن ثم هي تجمع اشخاص طبيعيين أو معنويين خواص من جنسيات مختلفة، دولية بطابعها وبوظائفها، لا تهدف إلى تحقيق ربح ، وتخضع لقانون الدولة التي يوجد فيها مقر المنظمة[4]، أما المنظمات الوطنية فهي منظمات تنشأ في بلد ما أو مجتمع بعينه ، وقد تكون حكومية أو غير حكومية تنشؤها الدول أو المجتمع المدني لأداء مهام واختصاصات محددة ، قد تكون داعمة أو معارضة للنظام السياسي القائم.

4- الدور :

يبدو لنا أن الدور يمثل فعل أو نشاط انمائي، ومحاولة عبر اساليب ووسائل لتغيير الوضع الراهن (stateque) إلى آخر ، ويرى (د. صادق الأسود) أن الأدوار لا تنفصل عن الوظائف ، وأن كل دور وكل وضع له صلة بأدوار وأوضاع أخرى ، وطالما أن الوظيفة هي نشاط مستمر وغير ثابت وتتعدد استخداماتها، فأن كلاهما يتضمن عملية استجابة لحاجة معينة ، ويسعيان لتحقيق اهداف بعينها[5]. ولأجله يمكن ادراك الوظيفة بدلالة الدور في محيط أو بيئة معينة ، فهو يعد وظيفة وانموذج منظم للسلوك في إطار مجموعة النشاطات الاجتماعية ، كما أن الدور يفهم بدلالة الحركة والسلوكيات والافعال من اجل أداء وظيفة محددة[6].

وأزاء ذلك ففي الدراسة التي حددها كل من (هرمان ، وهدسون، وسنجر) تم التركيز على ادراك صناع القرار في تجديد الانشطة المناسبة لحركتهم في المحيط الدولي ، وذلك من خلال تحليل السلوك السياسي في قالبه الاجتماعي على كافة المستويات ، فضلاً عن قيامهم بتحديد أدوار

---

1) سهيل حسين الفتلاوي ، مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية ، ط1، دار الثقافة ، عمان ، 2010، ص37.

2) طوير كمال ، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2016، ص10.

3) نقلاً: عن المصدر نفسه ، ص 10.

4) ينظر: ميلود موسعي ، المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة ، ط1، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2017، ص 35.

5) ينظر ويقارن : د. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي ، أسسه وابعاده ، دار الحكمة ، بغداد، 1980، ص81-83. ؛ Joseph Frankel , Contemporary International theory and the behavior state, London , 1973, pp: 83-85.

6) د. صادق الأسود ، مصدر سابق ، ص ص 123-124.

صناع القرار في الوحدة السياسية الدولية ايضاً[1] كما أن مقومات الدور الذي يضطلع به أي صانع قرار، وفي اي وحدة سياسية دولية ، يهدف من خلاله إلى تغيير وضع ما أو حالة قائمة ، تعتمد بالأساس على مدى استجابة صناع القرار وجمهور الوحدات السياسية الأخرى لأجراء ذلك التغيير ، سواء كان ذلك في أطار الوحدة السياسية ذاتها أو في البيئة الدولية عموماً، وعبر شتى الوسائل والأساليب في الاقناع والاستمالة[2] .

المبحث الثاني

دور المنظمات الدولية في الحد من التلوث البيئي

سنحاول من خلال هذه المبحث الإشارة إلى الجهود التي بذلتها المنظمات الدولية ، ولاسيما الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث، ويبدو أن بوصلة عمل تلك المنظمات هو التأكيد على ضرورة التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي، وبكافة وحداته السياسية الدولية للوصول إلى آليات وقواعد قانونية لحماية البيئة من التلوث، وانطلاقاً من ذلك تم تأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ، والشروع بعقد مؤتمرات واتفاقيات دولية ، ودعم ورعاية المنظمات الإقليمية والمتخصصة ، واعتماد مبادئ وقيم من خلال كل تلك الجهود ، ودعوة المجتمع الدولي للألتزام بها من أجل بيئة آمنة وسنشير بشكل موجز إلى أهم تلك الجهود:

أولاً: تأسيس برنامج الأمم المتحدة والنهوض بالتعاون الدولي

أن جهود الأمم المتحدة انطلقت منذ تأسيسها، وقد تكللت تلك الجهود بإعلان الجمعية العامة عام 1969 وفي المادة (3) فيه ، بالتأكيد على أن حماية البيئة وتحسينها من الاهداف المنشودة للأمم المتحدة ، وعدت مرحلة السبعينات من القرن الماضي نقطة انطلاق لعدد كبير من الاتفاقيات والبروتوكولات بشأن حماية البيئة[3] وكان باكورتها مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة الذي عقد في ستوكهولم في السويد عام 1972 ، فضلاً عن جهودها في تطبيق التلوث بعيد المدى للهواء عبر الحدود 1979، ومحاولات حل مشاكل تلوث المياه العابرة للحدود عام 1987[4]. وقد عززت الجمعية العامة تلك الجهود من خلال تأسيسها لبرنامج الأمم المتحدة

---

1) Charles F. and Others , New Direction in the study of foreign policy (Allen Unwin , New-Zeland, 1989, pp: 270-275.

2) ينظر ويقارن مع : د. صالح عباس الطائي ، الاستحالة في الإعلام الصهيوني ، مجلة قضايا سياسية ، بغداد ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، المجلد الأول ، العدد الأول ، 2000، ص ص 108-109. كذلك : د. صالح عباس الطائي ، السياسة الخارجية ، دراسة في السلوك السياسي، ط2، مطبعة الكتاب ، بغداد ، 2017، ص ص 202-205.

3) ينظر : بدرية عبد الله العوضي ، دور المنظمات الدولية في تطوير القانون الدولي ، مجلة الحقوق (الكويت) ، كلية الحقوق ، السنة التاسعة العدد الثاني ، 1989، ص89.

4) Alexander Kiss and Dinah Shetton , International law transnational publish, 2004, p75.

للبيئة (UNEP) واضطلاعها بتأسيس الهياكل المؤسساتية التي تتصدى لقضايا البيئة، فمن خلال قرارها المرقم (27-D) 2997 عام 1972 تم عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة ، فضلاً عن إعلان نايروبي 1997 واعتماد الوثيقة التأسيسية العامة (53-242) لأعتماد آليات حماية البيئة من التلوث وتحقيق التنمية المستدامة ، واصبحت الجمعية العامة السلطة الرئيسية لتقتفي المنظمات الدولية بشتى انواعها خطى الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث[1].

ثانياً : إقامة ورعاية المؤتمرات الدولية للبيئة

رعت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من المؤتمرات الدولية للمحافظة على البيئة، وفقاً لمبدأ (ضرورة التعاون بين اعضاء المجتمع الدولي)، وكان من أبرزها مؤتمر ريودي جانيرو (1992) للبيئة والتنمية المستدامة ، والذي عُرف بـ (قمة الأرض) بحضور (178) دولة لحماية الغلاف الجوي وطبقة الأوزون، وحماية الغابات والتصحر[2] وتمخضت عن المؤتمر عقد ثلاثة اتفاقيات، الأولى اهتمت بالتنوع الحيوي لحماية الكائنات الحية المهددة بالانقراض ، والثانية بالتغيير المناخي والحد من انبعاث الغازات السامة المسببة للحرارة ، أما الثالثة فاهتمت بالغابات والمساحات الخضراء، هذا فضلاً عن بروتوكول (كيتو) عام 1997 ، والذي انسحبت منه الولايات المتحدة الامريكية عام 2001 بذريعة ارتفاع تكاليفه الاقتصادية التي عدتها أكبر من منافعه وضآلة تأثيره في خفض انبعاث الغازات السامة ومؤتمر جوهانسبرغ 2002 للتنمية المستدامة ومؤتمر القمة العالمي 2005، ومؤتمر كوبنهاكن حول التغيرات المناخية عام 2009 ومؤتمر كانكسون في المكسيك 2010 بشأن التغييرات المناخية ، ومؤتمر ريودي جانيرو عام 2012 للوفاء بالوعود التي وضعت في (قمة الأرض) لعام 1992 وغيرها[3].

ثالثاً: عقد الاتفاقيات الدولية للحد من تلوث البيئة

تم عقد العديد من الاتفاقيات سواء كانت برعاية الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة كما اسهمت العديد من المنظمات الدولية بالمساعدة في إبرام العديد من الاتفاقيات لاسيما حماية البيئة البحرية من التلوث ، مثل اتفاقية لندن الدولية لمنع التلوث بزيت البترول في البحار عام 1959 ، واتفاقيات جنيف لقانون البحار عام 1958. واتفاقيات بروكسل عام 1969 التي عقدت

1) ينظر ويقارن مع : نادية ليتيم سعيد ، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات المستدامة الخطرة ، دار الحامد ، عمان ، 2018، ص 177.

2) ينظر ويقارن مع : سهير ابراهيم حاجم الهيتي : الآليات القانونية لحماية البيئة في اثار التنمية المستدامة ، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان ، 2014 ، ص 263 ؛ نادية ليتيم سعيد، مصدر سابق ، ص 177.

3) ينظر: بوطوطن سميرة ، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة ، رسالة ماجستير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواحي ، 2018-2019، ص 40-44

اعقاب غرق ناقلة البترول الليبيرية (Can you Tory) [1]والاتفاقية الدولية الخاصة بمنع التلوث الذي تسببه السفن (لندن 1973) ، واتفاقية الجزائر 1968 للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية .

وأزاء ذلك عُقدت العديد من الاتفاقيات كمخرجات للعديد من المؤتمرات الدولية أو توصياتها ، كالاتفاقيات التي تمخضت عن اختتام اعمال مؤتمر ريودي جانيرو لعام 1992، والخاصة بـ (التنوع البيئي) لحماية الكائنات الحية المهددة بالانقراض ، والمتعلقة بـ (التغيير المناخي) للحد من انبعاث الغازات ، والخاصة بحماية الغابات والمساحات الخضراء [2]، هذا فضلاً عن اتفاقيات عديدة أخرى كان ديدنها اهتمام المنظمات الدولية بالمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة ، وكات ايضاً تحت رعاية الأمم المتحدة ومن بينها اتفاقية جنيف لأعالي البحار لعام 1958 ، اتفاقية قانون البحار لعام 1982، اتفاقية مكافحة التصحر 1994، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية 2000، واتفاقية باريس للمناخ عام 2015[3].

رابعاً : دعم المنظمات الإقليمية لحماية البيئة من التلوث

اضطلعت الجمعية العامة بدعم العديد من المنظمات الإقليمية في مختلف قارات العالم ، كمنظمة الدول في القارة الأمريكية ، والسوق الأوربية المشتركة ، ومجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) في القارة الأوربية ، ومنظمة الاتحاد الافريقي في القارة الافريقية، وجامعة الدول العربية ومنظمة الاسيان في اسيا ومنظمة المؤتمر الاسلامي وغيرها، وجميع تلك المنظمات الاقليمية تجمعها بعض او جميع اواصر التجاور الجغرافي ، المصالح المشتركة ، ووحدة الاصل واللغة والدين[4]. وأزاء ذلك بذل كل من تلك المنظمات جهوداً واضحة في المجال الجغرافي الذي تتفاعل فيه، فالسوق الاوربية المشتركة التي تحول اسمها الى الاتحاد الاوربي ، عملت على تكريس الجهود للتعامل مع الكميات الهائلة من النفايات الخطرة ، وأصدار اعلان برشلونة لحماية البيئة، وميثاق الحقوق الاساسية للاتحاد الاوربي الصادر عام 2000 الخاص بحماية البيئة[5]. أما جامعة الدول العربية فقد قامت بانشاء مجلس الوزراء العرب لشؤون البيئة وحمايتها ، واناطت به مهمة تقديم تقرير سنوي عن النشاطات المتحققة في مجال حماية البيئة ، وكذلك اعلان القاهرة لعام 2005 الخاص بالمنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيمياويات، والاتفاقيات البيئية الخاصة بالموارد والنفايات الخطرة ، إلا أن دور الجامعة العربية في مجال

1) ينظر: العربي الأيوبي، مصدر سابق ، ص 26-29.
2) ينظر: سهير ابراهيم حاجم الهيتي ، مصدر سابق ، ص 463.
3) موقع الامم المتحدة الالكتروني : .https://www.unorg/en/sections/issues-depth/cl
4) العربي الايوبي ، مصدر سابق، ص 35.
5) ينظر: محمود جاسم نجم الراشدي، ضمانات تنفيذ اتفاقيات حماية البيئة ، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010، ص ص 36-37.

حماية البيئة من التلوث كان ضعيفاً ، وذلك نتيجة للتصحر وتلوث المياه الإقليمية العربية، وانتشار الكثير من الصناعات الملوثة للبيئة ، ناهيك عن انتشار الاوبئة والامراض في الوطن العربي[1]. إضافة إلى ثورات الربيع العربي وعدم الاستقرار السياسي الذي القى بظلاله على تدهور البيئة بعدم امكانية التصدي للملوثات البيئية وخاصة في المناطق الساخنة التي تعاني من عمليات داعش الارهابية.

خامساً : متابعة المنظمات المتخصصة بحماية البيئة

من المعروف أن المنظمة المتخصصة هيئة تنشأ بإرادة عدة دول وتهدف إلى دعم التعاون الدولي في مجال محدد وغير سياسي، وتتولى تنظيم العمل في مرفق دولي يمس مصالح المشاركة فيه[2]. ومن بين أهم تلك المنظمات التي حظيت بدعم ومتابعة الأمم المتحدة هي :

1- منظمة الغذاء والزراعة الدولية (FAO)

أدت المنظمة دوراً مهماً في محاربة سوء التغذية ، وفي الإعلان العالمي حول استئصال الجوع وسوء التغذية عام 1994[3] ، ومواجهة التصحر بإسهامها في ابرام الاتفاقية الدولية حول التصحر عام 1994، والمحافظة على المياه من التلوث، وطرحت مشكلة خطورة ندرة المياه ، وبعدها الدولي في الملتقى العالمي لعام 1997، هذا فضلاً عن جهودها في الحفاظ على الغابات من التدهور ، والدعوة للمحافظة على الثروة السمكية من خلال الكشف عن المخاطر التي تهددها ، عبر تقريرها الذي اعلنته عام 1995[4].

2- منظمة الصحة العالمية (W.H.O)

اضطلعت المنظمة بالدور البارز في الحفاظ على الصحة العالمية، وقدمت الكثير من المساعدات الفنية والمادية للدول التي تعاني من الامراض وصولاً إلى مجتمع صحي[5]، وقد اكد

1) ينظر: محمود جاسم نجم الراشدي ، مصدر سابق، ص ص 33؛ العربي الأيوبي ، مصدر سابق ، 36-37.
2) د. محمد المجدوب ، التنظيم الدولي ، النظرية العامة والمنظمات العالمية الإقليمية والمتخصصة ، ط8، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2006 ، ص565؛ علواني مبارك ، دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث، مجلة المفكر، الجزائر ، جامعة محمد خضير بسكرة، العدد 14، ص 615.
3) د. أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان في اطار الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2000، ص190؛ بوطوطن سميرة ، مصدر سابق ، ص ص 54-55.
4) في الجهود التي بذلتها (FAO) بالمحافظة على البيئة ينظر: د. ابراهيم شلبي ، اصول التنظيم الدولي ، الدار الجامعية ، بيروت 1985، ص 518؛ د. نبيل روفائيل ، الوضع الراهن للموارد المائية العربية ، مجلة السياسية الدولية ، القاهرة، العدد 158، لسنة 2004، ص ص 86-96.
5) ينظر: د. خالد مصطفى فهمي، الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث في ضوء التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ، دراسة مقارنة ، ط1، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2011 ، ص ص 265-266.

دستور المنظمة على التفتيش الدوري على موانئ السفن ، والتأكد من نقاء مياه الشرب وحمايتها من التلوث ، وتقديم المعلومات للدول حول العلاقة بين الملوثات البيئية وصحة الإنسان[1].

3- اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) :

لها فروع في اكثر من (90) بلداً مهمتها تطوير الحماية الدولية للبيئة وقد تأسست عام 1863، ثم استرشدت فيما بعد باتفاقيات جنيف 1949 وبروتوكولاتها الإضافية، ودعت الدول إلى إزالة اسلحتها للدمار الشامل، وعمدت إلى المساعدة في المجال الإنساني لضحايا النزاعات المسلحة ، فضلاً عن الحظر على كافة الاسلحة التي تهدد البيئة[2].

4- الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)

تم انشاؤها عام 1956 بهدف المحافظة على البيئة من التلوث لاسيما الملوثات الصادرة من المنشآت النووية ، واضطلعت المنظمة بمهمة عقد العديد من الاتفاقيات ، منها اتفاقية فيينا المعنية بالمسؤولية المدنية عن الاضرار النووية[3] ، كما أن الوكالة اسهمت مع العديد من الدول في وضع حد للتسلح النووي ، وبذلت العديد من الجهود في التصدي لآثار الحوادث النووية المروعة ، منها آثار القنبلة النووية على هيروشيما وناكازاكي في اليابان أبان الحرب العالمية الثانية، والتسرب الاشعاعي من مفاعل تشيرنوبيل في روسيا عام 1986، والانفجار النووي في بنسلفانيا 1979، هذا فضلاً عن قيامها بتشجيع الدول على استخدام الدول للطاقة الذرية للاغراض السلمية ، وتطبيق الضمانات الدولية من أجل تأمين عدم استخدام المواد الانشطارية ، ومتابعة الرقابة على استخدام العديد من الدول للمواد الانشطارية [4].

5- منظمة الأمم المتحدة للتعليم والتربية والعلوم والثقافة اليونسكو UNISCO

أن الهدف الرئيس من المنظمة تأمين التعليم لجميع الناس دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو الدين، وأدت المنظمة دوراً فاعلاً في حماية البيئة من خلال التوعية ونشر اخطار التلوث البيئي ، وذلك عن طرق نشر الاساليب التقنية والعلمية والزام الدول بادراج البعد البيئي في المساقات الدراسية وكل ما هو مستمر من مبادئ المؤتمرات الدولية للبيئة من مؤتمر ستوكهولم 1972 إلى مؤتمر ريودي جانيرو 1992 ومؤتمر باريس 2.

---

1) د. معمر رتيب عبد الحافظ ، القانون الدولية للبيئة ومظاهر التلوث ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2007، ص 112.

2) حسن محمد صالح، الحماية الدولية للبيئة في زمن النزاعات المسلحة ـ اطروحة دكتوراه ، كلية القانون ،جامعة تكريت ـ 2014 ، ص ص 89-91.

3) د. محسن عبد الحميد افكرين ، القانون الدولي للبيئة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2006، ص 387. كذلك ينظر: بوطوطن سميرة ، مصدر سابق ، ص 56-58.

4) ينظر: وسام نعمت ابراهيم ، الوكالات الدولية المتخصصة ، دراسة معمقة في اطار التنظيم الدولي المعاصر ، ط1، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2019، ص 483.

المطلب الثاني

دور المنظمات الوطنية في حماية البيئة

أن المهمة الاساس التي يتناولها البحث في هذه الفقرة ، بيان الدور الذي تضطلع به المنظمات الوطنية المنتشرة في بلدان العالم لحماية البيئة من التلوث ، إذ سنتناول في البدء المقصود بالمنظمات الوطنية ، ثم أنواعها واهدافها ، والأدوار التي تقوم بها في مختلف البلدان ، هذا فضلاً عن البحث في دور المنظمات الوطنية في العراق.

أولاً: انواع المنظمات الوطنية واهدافها

لا ريب ان هناك المئات من المنظمات الوطنية التي تنشر على اتساع رقعة المعمورة موضوعها الحد من التلوث، منها ما هو حكومي، كمؤسسات رسمية تشكل اذرع الحكومة في تنفيذ اهدافها لحماية البيئة ، كالوزارات والمجالس والمديريات العامة ، ومؤسسات رسمية متنوعة تتلقى توجيهاتها من حكومات البلدان التي تتواجد فيها ، ويُعد افرادها موظفين في حكومات تلك الدول ، إذ يتقاضون رواتبهم منها ويأتمرون بما تمليه عليهم من اساليب عمل ووسائل وفقاً للنظام السياسي الذي تتبعه ، وفي مقابل ذلك هناك المئات من المنظمات غير الحكومية متنوعة الاهداف في مجال حماية البيئة من التلوث والتنمية المستدامة وتخفيف الفقر ، والعناية ببقاء الحيوانات المهددة بالانقراض[1]، وبقدر تعلق الأمر بحماية البيئة ، فقد تم الاعتراف بهذه المنظمات جميعاً من لدن الأمم المتحدة ، نظراً للمهمات والجهود التي تؤديها في مختلف البلدان[2] هذا من جانب ، ومن جانب آخر يوجد نوع آخر من المنظمات ، هي المنظمات غير الحكومية ، وهي تنظيمات أو جمعيات خاصة ينشؤها الأفراد بمبادرة خاصة بعيداً عن تأثير الحكومات على اتساع الساحة الدولية ، وتنشأ المنظمات غير الحكومية عادة كاستجابة تلقائية للشعور لتنظيم الصفوف بين مجاميع من الافراد لممارسة نشاط ما، كما تقوم هذه المنظمات على اساس تطوعي، ولا تهدف إلى تحقيق أرباح، وتعتمد في تمويلها على تبرعات واشتراكات

1) يقارن مع : مروان بن سعيد ، صالح زياني ، فعالية المؤسسات البيئية الدولية ، دفاتر السياسة والقانون، الجزائر ، العدد التاسع ، 2013 ، ص222.

2) Barbara Gemmill and Abimbola Bamidele – Izu, The Role of NGOS civil society in Global Environment governance , In, D.C Esty and M. Ivanova (edi) ; Global Environmental Governance , Options and opportunities , Yale shool of forestry and Environmental studies , New Haven , CT 2002, p81.

الاعضاء، ويطلق عليها صفة غير حكومية لتمييزها عن المنظمات التابعة للحكومة ، والذين ينفذون برامجها[1] ولعل من ابرزها احزاب الخضر والنقابات في البلدان المختلفة.

أن اهداف ومهمات المنظمات الحكومية في البلدان المختلفة تحددها القواعد القانونية في الدساتير والقوانين في تلك البلدان كما أن اساليبها وآلياتها في حماية البيئة من التلوث تحددها البرامج الحكومية لتلك البلدان، سواء كان ذلك في تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي التزمت بها حكومات تلك الدول أو في متابعة تنفيذ البرامج الحكومية الخاصة بحماية البيئة من التلوث ، فضلاً عن التنسيق مع وسائل الإعلام في زيادة الوعي الجماهيري في ارساء دعائم بيئة نظيفة ناهيك عن توجيه قطاعات الرأي العام للمساهمة في بلوغ تلك الاهداف ، ولا سيما قطاعات الشباب والمرأة ونقابات العمال والفلاحين وغيرها.

أزاء ما تقدم تضطلع المنظمات غير الحكومية بمهمات حماية البيئة متوسلة بدعم ومساندة صناع القرار في البلدان التي تعيش بكنفها ، ولعل من أبرز تلك المهمات والنشاطات المراقبة والتقييم لتنفيذ الاتفاقيات الدولية ، ومتابعة مستوى الالتزامات الحكومية لتلك الاتفاقيات ، وتقديم خدمات تقنية ونشاطات علمية (ورش عمل ومحاضرات وندوات ومؤتمرات) يحتاجها المسؤولون الحكوميون وقطاعات الرأي العام[2]، وتعبئة الرأي العام من خلال الحملات الإعلامية التي تقوم تلك المنظمات في الاوساط الجماهيرية ، ذلك من اجل زيادة الوعي الشعبي بخطورة العديد من القضايا البيئية مثل التلوث البيئي والمواد المشعة وتلوث المياه ، من جهة وحث الحكومات على اتخاذ الإجراءات المناسبة للتصدي لها من جهة اخرى.

كما أن المنظمات غير الحكومية تسعى إلى توسيع قاعدة البيانات، وبما يتمتع بها اعضائها من خبرات علمية وتقنية ، من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات في المنظمات الدولية والحكومية ، وبما يسهم في التصدي العلمي والمنهجي للمخاطر البيئية ، ناهيك عن مساهمة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بمشاركة المنظمات الدولية في العمل البيئي ، ومشاركة الوفود الوطنية في المؤتمرات الدولية الخاصة بالبيئة والمساهمة في تنفيذ برامج الأمم المتحدة كل في بلده[3] ووفقاً لمهام مؤسساته.

أن من أبرز الاستراتيجيات واساليب العمل التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية ، اسلوب التربية والتوعية البيئية ، ومن اهمها خلق وعي وطني لدى المواطن بمخاطر التلوث ومتطلبات البيئة السلمية ، واشعاره بمدى خطورة مشكلات البيئة ، وتحفيز وتحميل المؤسسات الإعلامية

---

1) ينظر في ذلك: علواني مبارك ، دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بو ضياف ، المسيلة ، ص 625.

2) Barbara Gemmill and Abimbola Bamidele – Izu, opcit., pp81-83.

3) ينظر: مروان بن سعيد/ صالح الزياني ، مصدر سابق ، ص ص 223-224.

مسؤولية القيام بدورها الأخلاقي في اشاعة الوعي البيئي .كما تصنع المنظمات غير الحكومية اساليب أخرى متعددة لمجابهة مشكلات البيئة المتعددة ، وأشاعة التعاون بين المنظمات غير الحكومية والحكومية ، وتزويد الهيئات الرسمية بالبحوث والدراسات العلمية لرفد عملية الحد من تفاقم مخاطر التلوث والتصحر وانتشار الاوبئة وغيرها من مجالات البيئة ، وتقوم بمهام (الحارس) والمنبه للحكومات عن أية فروقات تحصل في ميدان حماية البيئة[1].

ثانياً: دور المنظمات الوطنية في العراق للحد من التلوث البيئي

أن دور المنظمات الوطنية العراقية سواء كانت حكومية أو غير حكومية ، ارتبط على ما يبدو بالفرص المتاحة من لدن الحكومات العراقية المتعاقبة ، وبالعودة إلى بداية اهتمام الدولة العراقية بالبيئة والمخاطر المحدقة بها ، نجد أن اهتمام العراق بالبيئة بدأ منذ عام 1957 ، وتم تعزيز ذلك بانشاء (دائرة حماية وتحسين البيئة) عام 1968 ثم اصدرت الحكومة العراقية قانون رقم (3) لسنة 1977، استحدثت بموجبه (مجلس حماية وتحسين البيئة) ارتبط بمجلس الوزراء ، ثم تم اصدار (نظام الحفاظ على الموارد المائية) المرقم (2) لسنة 2001، الذي تضمن (18) مادة ، ركزت على منع أو تصريف المخلفات من المصانع والمحلات إلى المياه العامة ، وكذلك منع القاء جثث الحيوانات النافقة أو إفرازاتها في مجال المياه العامة أو على ضفافها[2].

وبعد عام 2003 أزداد اهتمام النظام السياسي الجديد بالبيئة ، وعمد إلى ارساء أسس ووسائل اخرى من اجل الحفاظ عليها ، فقد قرر مجلس الحكم تأسيس وزارة خاصة بالبيئة (وزارة البيئة) ، هدفها الاساس الحد من انتشار الآثار السلبية التي تركتها ذخائر اليورانيوم ، والمواد المشعة جراء العدوان الاسرائيلي في حزيران عام 1981 على المفاعل النووي السلمي العراقي، وكذلك إزالة آثار القصف الأمريكي للمنشآت والمؤسسات العراقية عام 1991 والاحتلال الامريكي عام 2003[3] كما كرس الدستور العراقي اهتمامه في الحد من مخاطر التلوث ، ومحاولة السعي نحو بيئة نظيفة ، فقد نصت المادة (114) فقرة (3) على (رسم السياسة البيئية لضمان حماية البيئة من التلوث ، والمحافظة على نظامها بالتعاون مع الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم .[4]

1) ينظر : بوطوطن سميرة ، مصدر سابق ، ص 5-65.
2) نظام الحفاظ على الموارد المائية (2) لسنة 2001 ، الوقائع العراقية ، العدد (3890) في 2001/6/8.
3) فعلى سبيل المثال القت قوات التحالف الدولي في الايام الأولى من الحرب عام (2003) على الاراضي العراقية (88) ألف طن من الذخائر والمتفجرات بما فيها قنابل اليورانيوم . ينظر في ذلك : كامل عبد خلف العنكود ، الحماية الدولية للبيئة زمن النزاعات المسلحة ، اطروحة دكتوراه ، كلية القانون ، جامعة تكريت ـ 2014، ص 108 ، ص ص 97-98.
4) ينظر الدستور العراقي النافذ لعام 2005.

وازاء كل ما تقدم اصدرت الحكومات العراقية المتعاقبة العديد من التشريعات الاخرى ، والتي تتعلق بمفاصل حياة الانسان الصحية والصناعية والعمرانية كافة ، وكان من بينها قانون رقم (27) لعام (2009) [1] ، فضلاً عن عشرات القوانين في مجال البيئة الطبيعية والزراعية والقطاعين الصحي والخدمي[2] .

من ذلك فأن المشكلات البيئية أخذت بالتفاقم بسبب الاحتلال الامريكي والإرهاب ولاسيما بعد عام 2014، وتفاقم أزمة الموارد المائية وغيرها ، وكل ذلك كان مدعاة لتكاتف الجهود الرسمية والشعبية لحماية البيئة ، ولبيان نشاط ودور المؤسسات العراقية في الحد من التلوث البيئي ، سنتناول دور المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وكما يأتي :

1- دور المؤسسات الحكومية في حماية البيئة :

بعد أن اصدر مجلس الرئاسة العراقي (قانون للحماية وتحسين البيئة) رقم (27) لسنة 2009 كما اسلفنا، كان الهدف الاساس من اصداره حماية البيئة بما يضمن التنمية المستدامة وتحقيق التعان الدولي والإقليمي في هذا المجال ، ووفقاً للقانون المذكور تم تأسيس (مجلس حماية وتحسين البيئة) وتألف المجلس من (20) وزارة عراقية فضلاً عن (أمانة بغداد) والهيئة العراقية للسيطرة على مصادر النشاط الاشعاعي ، كما أسست الحكومة مجلس خاص للبيئة في كل محافظة من محافظات العراق ، لمعالجة حالات التلوث وتدوير وتقليص المخلفات ، وحماية المياه والهواء والارض والتنوع الاحيائي من التلوث[3].

أن الوزارات العراقية تضطلع بمهمات متنوعة وفقاً للاستراتيجية التي اعتمدها مجلس حماية وتحسين البيئة ، ووفقاً لتخصص كل وزارة من الوزارات ، والتي تتقدمها بالأساس وزارتي البيئة والتعليم العالي والبحث العلمي ، إذ تقوم وزارة البيئة بمتابعة كافة مصادر التلوث ، والقيام ببحوث ودراسات متخصصة بالبيئة فضلاً عن الندوات وورش العمل لزيادة وعي المواطنين للمساهمة في الحد من تلوث البيئة ، أما وزارة التعليم العالي فتضطلع أولاً بمسؤولية تدريس التربية البيئية للطلبة بمختلف المراحل ، ورفع مستوى الوعي البيئي من خلال عمل الملصقات والمنشورات، واعداد مادة دراسية الزامية تعنى بمفردات البيئية ومخاطر التلوث.

أما بقية الوزارات التي تتبع المجلس فتقوم بمهمات متنوعة ، فوزارة الداخلية تعمد إلى فرض الرقابة على تصنيع وسائل النقل ، وعدم منح تراخيص الأبنية الأضمن شروط زراعة المساحات المتبقية بالأشجار ومنع الصيد العشوائي للطيور ، ومراقبة اعمال الصيد في المياه ، ومنع القطع

1) ينظر ويقارن : كامل عبد مخلف ، مصدر سابق ، ص ص 97-98 ؛ عماد عبيد جاسم ، التشريعات البيئية في العراق ، ج1، ط1، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، 2012.

2) د. نوار دهام الزبيدي ، الإطار القانوني لحماية البيئة في العراق ، بحث منشور في مجلة التشريع والقضاء ، http//tamag.asp?field-newsarabic.

3) ينظر : قانون حماية وتحسين البيئة ، رقم (27) لسنة 2009

الجائر للغابات ، وعدم السماح بصيد الحيوانات والطيور المهددة بالانقراض أما وزارة الصحة فتسعى إلى سياسة الحجر الصحي للوافدين، والزام دوائرها باجراء التلقيح الالزامي ضد الامراض السارية والمعدية لاسيما الاطفال ، وتشديد الرقابة على صناعة واستيراد الادوية ، والحد من حالات التسمم بالأغذية[1].

أزاء ذلك تقوم وزارة الاشغال والاسكان بالحد من الاعتداء العشوائي على الاراضي الزراعية والغابات ، والزام رجال الاعمال والمقاولين بضرورة التقييد بالشروط الصحية في مشروعاتهم ، أما وزارة الصناعة فتسعى إلى فرض رقابة على المواد الغذائية واتلاف المواد الفاسدة ، وعدم السماح بانشاء المصانع إلا بعيداً عن المناطق السكنية ، ومنع استيراد المواد الغذائية والسلع التي تحتوي على مواد ملوثة ، ناهيك عن اشتراك وزارة الإعلام ومؤسساتها في النشاطات البيئية للمؤسسات والمنظمات الوطنية الأخرى ، وذلك من تكثيف برامج التوعية في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية ، وأثارة انتباه الجمهور بخطورة مصادر التلوث ومشكلات البيئة[2].

أن مؤسسات الدولة الرسمية تضطلع بمهمة نشر الوعي البيئي الخاص بتلوث الهواء ، وزيادة المسطحات الخضراء لتقليل كمية الغازات التي تطلقها الصناعات المختلفة ، والزام المصانع بتركيب معدات خاصة مصممة للحد من التلوث ، والدعوة إلى عدم الاستخدام الواسع للمبيدات الحشرية إلا في الحالات الضرورية والحفاظ على المراعي الطبيعية[3]، وعلى الرغم من كل تلك الدعوات للمؤسسات والمنظمات الوطنية ، إلا أننا نجد أن مستوى تنفيذها لا يمكن اخضاعه للقياس بسبب الاوضاع السياسية والاقتصادية والامنية ، وتأثيرات وآثار الحرب الأمريكية على العراق ، وبؤر الارهاب واحتلاله لبعض مناطق العراق.

2- دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة

لاريب أن نشأة هذه المنظمات في العراق ، جاءت بمبادرات فردية وعملها تطوعي لا تهدف إلى مكاسب مالية ، وتعتمد في نشاطها تبرعات واشتراكات الافراد[4]، كما إنها التزمت عبر نشاطاتها بقرارات وتوجيهات نظام الحفاظ على الموارد المائية (2) لسنة 2001 وبوصلة عمل وزارة البيئة العراقية التي انشأت عام 2003 بقرار مجلس الحكم ، وبالمواد الدستورية الخاصة بالبيئة لاسيما المادة (114) من دستور (2005) وكذلك قانون (27) لعام 2009 ، إذ شكل كل ذلك الإطار

1) ينظر: قانون حماية وتحسين البيئة ، رقم (27) لسنة 2009
2) ينظر: وائل ابراهين ، مدخل حكاية البيئة ، دار المنهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2009، ص 117 ، 123.
3) بالتفصيل عن تلك الاجراءات التي تقوم بها الوزارات ومؤسساتها المتخصصة ، ينظر ويقارن مع : زيرق عبد العزيز ، مصدر سابق ، ص ص 64-81.
4) يقارن مع : علواني مبارك ، مصدر سابق ، ص 625.

القانوني كدليل عمل لها[1]، وأن ما يميز هذه المنظمات عملها التطوعي ، فهي نادراً ما تصنع السياسيات الخاصة بحماية البيئة من التلوث ، إذ هي بالأساس تعد جهة منفذة للجهات المانحة ، سواء كانت الأمم المتحدة أو منظماتها[2].

أزاء ما تقدم وعلى الرغم من الجهود والنشاطات المتنوعة التي اضطلعت بها هذه المنظمات في التصدي لمخاطر ومشكلات البيئة ، إلا أن تلك المشكلات تفاقمت بالعراق بعد عام 2014، وتفاقم أزمة الموارد المائية ، فضلاً عن تردي عموم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية واستشراء الفساد وسوء الاداء الحكومي لغاية عام 2022، إذ لم تسمح تلك الظروف إلا بالشروع المتواضع، وبدعم من الأمم المتحدة ، بتنظيم (مناطق خضراء) في محافظات (نينوى ، ديالى ، صلاح الدين ، بغداد) ، والتي كانت في الاصل أراض ذات جنس (زراعي) سابقاً وتعرضت إلى الأضرار بسبب قلة مناسيب المياه وظروف الحصار والهجرة إلى المدن، فضلاً عن جهود تلك المنظمات بالتركيز على (الغابات) في بعض المحافظات بمقدمتها (الموصل) [3].

كما أدت تلك المنظمات (العراقية غير الحكومية) بمعاضدة وترسيخ مبادرة الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وبالتعاون مع منظمة (العراق للثقافة والتنمية) ، بمهمة تحسين البيئة في العراق، وبمهمات تدريب الموظفين ، وزراعة الاشجار ، ناهيك عن ارتكاز جل اهتمام تلك المنظمات على:

أ. المراقبة والتقييم لتنفيذ الاتفاقيات الدولية ، ومدى التزام المؤسسات الحكومية في تنفيذ تلك الاتفاقيات.

ب. تعبئة الرأي العام من خلال الحملات الإعلامية والدعائية التي تقوم بها هذه المنظمات ، سواء في وسائل الإعلام أو في الندوات الجماهيرية ، والورش التي تقيمها لزيادة الوعي بخطورة تلوث المياه والمواد المشعة والتلوث البيئي.

ج. توسيع قاعدة البيانات الخاصة بمشكلات البيئة في العراق ، نظراً لما يتمتع اعضاؤها من خبرة وتخصصات علمية ، لتسهم تلك البيانات في رفد صناع القرار بالمنظمات الحكومية ومؤسسات الدولة ، لاتخاذ قرارات رشيدة في التصدي لمخاطر البيئة.

د. مشاركة المنظمات الدولية والحكومية في التصدي لمشكلات البيئة والاشتراك بالوفود الوطنية لحضور المؤتمرات الدولية.

3- أبرز المنظمات العراقية غير الحكومية

1) ينظر: عماد جاسم عبيد ، مصدر سابق ؛ د. نوار دهام الزبيدي ، مصدر سابق .

2) جاء ذلك في المقابلة التي اجراها الباحث مع السيدة (سنان طارق محمد) مسؤولة المنظمات غير الحكومية بوزارة التربية يوم 8/13/ 2022 الساعة 8:40 صباحاً.

3) مقابلة اجراها الباحث مع السيدة (سنان طارق محمد) .

أ. **منظمة طبيعة العراق** : وهي منظمة غير حكومية ومعتمدة لدى برامج الأمم المتحدة للبيئة، تسعى لتحقيق اهداف من أهمها :

(اولاً) استعادة الحفاظ على البيئة الطبيعية والتراث الثقافي.

(ثانياً) تحسين قدرة المؤسسات العراقية على حماية البيئة ، بما في ذلك الهيئات الحكومية والجامعات والمؤسسات العلمية.

(ثالثاً) تطوير قاعدة بيانات علمية للتوجهات البيئية في العراق من خلال المراقبة والبحوث البيئية بالتركيز على موارد المياه والتنوع البايولوجي .

(رابعاً) تشجيع واشاعة الوعي البيئي من خلال تعزيز المراكز والاندية البيئية المجتمعية ، وتطوير برامج التثقيف البيئي من خلال إقامة الدورات التدريبية وورش العمل[1] .

ب. **منظمة كردستان لحماية حقوق الحيوان:** منظمة مهنية غير حكومية مكرسة لحماية الحيوانات في إقليم كردستان ، تأسست عام 2009 وذلك لعدم وجود قوانين في الإقليم لحماية الحيوان، وعدم وجود بنية تحتية لحماية الحيوانات ، لا سيما الضالة او انقاذها ، والهدف الاساس للمنظمة مراقبة وتحسين ورعاية الحيوانات الضالة والاليفة في حدائق الحيوان ، وإعادة المهجورة منها إلى البرية المحلية ، كما تسعى إلى رفع مستوى الوعي العام بقضايا الرفق بالحيوان ، وضرورة جذب المستثمرين لبناء عيادة بيطرية للحيوانات ، ومأوى لتوطينها ، والسعي إلى صياغة قوانين لحماية الحيوانات في اقليم كردستان [2].

هذا فضلاً عن وجود منظمات عراقية غير حكومية أخرى لعل من بينها (مؤسسة الاغصان للتنمية الزراعية والبيئية) و (جمعية نقاء لحماية البيئة)، إلا أن بوصلة عملها ونشاطاتها لم نجدها مؤثرة وفاعلة في حماية البيئة من التلوث ، إذ كما اسلفنا كانت لظروف احتلال العراق والإرهاب وتفاقم واستشراء الفساد وضعف الاداء الحكومي وانخفاض مناسيب المياه فضلاً عن الهجرة من الريف إلى المدينة وتدهور الاوضاع الاقتصادية كلها اسباب حالت دون ذلك.

الخاتمة

1) www.natureiraq.org/who-we-are.html
2) https://www.koarp.org/about

من خلال كل ما تقدم يتلخص رأي الباحث بالتأصيل النظري لمدلول البيئة يرتبط بالمحيط الذي يعيش فيه الإنسان بكل مفرداته من عناصر وظروف ، أما التلوث فهو كل ما يؤدي إلى إفساد عناصر البيئة، ويؤدي إلى تغيير خواصها ، فقد يكون طبيعياً تسببه لظواهر الطبيعية كالبراكين والفيضانات وغيرها ، وقد يكون صناعياً تسببه انشطة الإنسان الصناعية والخدمية والزراعية ، أما المنظمات فهي اجهزة أو مؤسسات تنشأ وفق إرادة عدد من دول أو اشخاص ، وتتولى مهامها وفق ميثاق يسنه مؤسسيها ويحدد اهدافها وتكون ارادتها مستقلة ، وقد تكون دولية أو وطنية تنشأ في بلد ما ، وعندها أما أن تكون حكومية أو غير حكومية (ينشئها المجتمع المدني) كما يعد الدور وظيفة أو أنموذج منظم للسلوك في اطار مجموعة النشاطات الاجتماعية، ويفهم الدور بدلالة الحركة والسلوكيات من أجل وظيفة معينة.

أن دور المنظمات الدولية في الحد من تلوث البيئة اضطلعت به الأمم المتحدة بالمقام الأول ، وذلك من خلال تأسيس برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة عام (1969) وأقامت العديد من المؤتمرات وعقدت الكثير من الاتفاقيات والبروتوكولات من أجل حماية البيئة ، وفقاً لمبدأ (التعاون بين اعضاء المجتمع الدولي) ، وكان باكورة تلك الانشطة مؤتمر الأمم المتحدة بشأن حماية البيئة في (استكهولم – السويد) عام 1972 ، ومؤتمر ريودي جانيرو (1992) والذي اطلق عليه (مؤتمر قمة الأرض) وتوالت المؤتمرات حتى عام (2015) في باريس ، كما عقدت العديد من الاتفاقيات، ودعمت المنظمات الإقليمية، وتابعت عمل المنظمات المتخصصة بحماية البيئة منها: منظمة الغذاء والزراعة الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية والصليب الأحمر والوكالة الدولية للطاقة الذرية واليونسكو.

أزاء ذلك يعتقد الباحث أن دور المنظمات الوطنية (الحكومية وغير الحكومية **NGO**) فكان متبايناً على الرغم من كثرة وسعة انتشار هذه المنظمات في الساحة الدولية، بسبب تزايد وعي الرأي العام الدولي والعالمي بمخاطر مشكلات البيئة، إلا فاعلية دورها تباين بين نظام سياسي وآخر من جهة، وبين منظمة وأخرى، لأسباب ترتبط بعلاقتها بالنظام السياسي، ومصادر تحويلها من جهة أخرى، إذ أن اعضاؤها يتلقون توجيهاتهم وأوامرهم ورواتبهم غالباً من الدولة أما المنظمات غير الحكومية التي ينسؤها الأفراد بمبادرة خاصة ، وتعتمد في تمويلها على تبرعات واشتراكات اعضاؤها ،دعمها التطوعي ، فأن بوصلة عملها أشرت تزايد الوعي الشعبي بمخاطر التلوث وحماية البيئة واعتمدت على وسائل الإعلام وورش العمل والندوات لتوسيع قاعدة البيانات ، اما لأعضائها من خبرات تقنية وعملية في مجال تخصصاتهم.

ومن خلال متابعة دور المنظمات الوطنية في العراق ، وجدنا أن اهتمام العراق بالبيئة قد بدأ عام (1957) سواء على مستوى التشريعات او انشاء المنظمات ، وازدياد ذلك الاهتمام بعد عام (2003)، إلا أن دورها (سواء كانت حكومية أو غير حكومية) لم يكن بالمستوى المطلوب في

التصدي لمشكلات البيئة، لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية ، ولعل من ابرزها الاحتلال الامريكي للعراق ، العملات الإرهابية ، تدهور الاوضاع الاقتصادية السياسية ، الفساد ، وقلة مناسيب المياه ، فضلاً عن ارتفاع نسب الفقر والبطالة.

المقترحات والتوصيات

1. يقترح الباحث قيام المؤسسات العراقية المتخصصة كوزارة البيئة ووزارة الصحة ووزارة الإسكان والإعمار ووزارة الزراعة والبلديات العامة بإيلاء موضوع التلوث البيئي في العراق الأسبقية في برامجها التنفيذية لمحاولة الحد من انتشار التلوث البيئي.
2. قيام وزارة التخطيط بالتنسيق مع وزارة المالية برصد التخصيصات المالية اللازمة لدعم المشاريع والمؤسسات المختلفة لمواجهة ظاهرة التلوث البيئي في العراق.
3. أطلاع المؤسسات العراقية المتخصصة بالموضوع بالتنسيق مع مؤسسات الأمم المتحدة في مختلف تخصصاتها، والاستفادة من برامجها وتوجيهاتها وتجاربها في غالبية دول العالم .
4. قيام وسائل الاعلام العراقية (المكتوبة والمسموعة والمرئية) بوضع ظاهرة التلوث البيئي في العراق ضمن سلم اولوياتها لزيادة الوعي الجماهيري وتقليل التداعيات السلبية لهذه الظاهرة.

المصادر

اولا: القرآن الكريم

ثانيا: المصادر العربية

1. أبن منظور ، لسان العرب ، المحيط ، ج3 ، دار لسان العرب ، بيروت – لبنان ، ب.ت.
2. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
3. بدرية عبد الله العوضي ، دور المنظمات الدولية في تطوير القانون الدولي ، مجلة الحقوق (الكويت) ، كلية الحقوق ، السنة التاسعة العدد الثاني ، 1989.
4. بوزيدي بوعلام ، الآليات القانونية للوقاية من تلوث البيئة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2018.
5. بوطوطن سميرة ، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة ، رسالة ماجستير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواحي ، 2018-2019.
6. جلال الدين محمد بن احمد المحلي ، جلال الدين عبد الرحمن ابي بكر السيوطي، تفسير الجلالين ، ط3، دار الخير ـ بيروت ، لبنان ، 2003.
7. حسن محمد صالح، الحماية الدولية للبيئة في زمن النزاعات المسلحة ـ اطروحة دكتوراه ، كلية القانون ،جامعة تكريت ـ 2014 .
8. د. ابراهيم شلبي ، اصول التنظيم الدولي ، الدار الجامعية ، بيروت 1985 .

9. د. أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان في اطار الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2000.

10. د. خالد مصطفى فهمي، الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث في ضوء التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ، دراشسة مقارنة ، ط1، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2011 .

11. د. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي ، أسسه وابعاده ، دار الحكمة ، بغداد، 1980.

12. د. صالح عباس الطائي ، الاستحالة في الإعلام الصهيوني ، مجلة قضايا سياسية ، بغداد ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، المجلد الأول ، العدد الأول ، 2000 .

13. د. صالح عباس الطائي ، السياسة الخارجية ، دراسة في السلوك السياسي، ط2، مطبعة الكتاب ، بغداد ، 2017.

14. د. عبيس دباح ، موسوعة القانون الدولي ، المجلد الثالث ، قانون المنظمات الدولية ، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع .

15. د. محسن عبد الحميد افكرين ، القانون الدولي للبيئة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2006.

16. د. محمد المجدوب ، التنظيم الدولي ، النظرية العامة والمنظمات العالمية الإقليمية والمتخصصة ، ط8، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2006 .

17. د. معمر رتيب عبد الحافظ ، القانون الدولية للبيئة ومظاهر التلوث ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2007.

18. د. نبيل روفائيل ، الوضع الراهن للموارد المائية العربية ، مجلة السياسية الدولية ، القاهرة، العدد 158، لسنة 2004.

19. د. نوار دهام الزبيدي ، الإطار القانوني لحماية البيئة في العراق ، بحث منشور في مجلة التشريع والقضاء ، http//tamag.asp?field-newsarabic.

20. د. هادي نعيم المالكي ، المنظمات الدولية ، ط1، مكتبة السيسبان ، بغداد، 2013 .

21. الدستور العراقي

22. سابح تركية ، حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري ، ط1، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، 2014.

23. سهير ابراهيم حاجم الهيتي : الآليات القانونية لحماية البيئة في اثار التنمية المستدامة ، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان ، 2014 .

24. سهيل حسين الفتلاوي ، مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية ، ط1، دار الثقافة ، عمان ، 2010.

25. طوير كمال ، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي ، رسالة ماجستير

26. العربي أيوبي ، الحماية الدولية للبيئة من التلوث ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2016.

27. علواني مبارك ، دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بو ضياف ، المسيلة.

28. علي يوسف الشكري ، المنظمات الدولية ، ط1، مؤسسة دار الصادق الثقافية .

29. عماد محمد عبد المحمدي ، الحماية القانونية للبيئة ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، 2017.

30. غضبان مبروك ، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون – الجزائر ، 1994.
31. قانون حماية وتحسين البيئة ، رقم (27) لسنة 2009
32. كامل عبد خلف العنكود ، الحماية الدولية للبيئة زمن النزاعات المسلحة ، اطروحة دكتوراه ، كلية القانون ، جامعة تكريت - 2014.
33. كامل عبد مخلف ، مصدر سابق ، ص ص 97-98 ؛ عماد عبيد جاسم ، التشريعات البيئية في العراق ، ج1، ط1، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، 2012.
34. محمد بن ابي بكر الرازي ، مختار الصحاح ، ترتيب محمود خاطر ، دار الحديث للنشر ، ب.ت.
35. محمد بن جديدي ، إقرارات المنظمات الدولية ومدى فاعليتها ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم القانونية ، الجزائر، 1993.
36. محمد خالد جمال رستم ، التنظيم القانوني للبيئة في العالم ، ط1، منشورات حلي الحقوقية ، 2006.
37. محمد سعادي ، قانون المنظمات الدولية ، ط1 ، دار الخلدونية، الجزائر ، 2008.
38. محمود جاسم نجم الراشدي، ضمانات تنفيذ اتفاقيات حماية البيئة ، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010.
39. مروان بن سعيد ، صالح زياني ، فعالية المؤسسات البيئية الدولية ، دفاتر السياسة والقانون، الجزائر ، العدد التاسع ، 2013 .
40. المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ط1413هـ - 1993م .
41. مقابلة اجراها الباحث مع السيدة (سنان طارق محمد) مسؤولة المنظمات غير الحكومية بوزارة التربية يوم 13/8/ 2022 الساعة 8:40 صباحاً.
42. ميلود موسعي ، المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة ، ط1، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2017.
43. ناديا اليتيم : دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة ، دار الحامد ، عمان ، 2018 .
44. نادية ليتيم سعيد ، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات المستدامة الخطرة ، دار الحامد ، عمان ، 2018.
45. وائل ابراهين ، مدخل حكاية البيئة ، دار المنهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2009.
46. وسام نعمت ابراهيم ، الوكالات الدولية المتخصصة ، دراسة معمقة في اطار التنظيم الدولي المعاصر ، ط1، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2019.
47. الوقائع العراقية
48. ويرق عبد العزيز ، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الأخوة منتوري قسطنطينية، 2012.

ثالثا: المصادر الاجنبية

1. Alexander Kiss and Dinah Shetton , International law transnational publish, 2004.

2. Barbara Gemmill and Abimbola Bamidele – Izu, The Role of NGOS civil society in Global Environment governance , In, D.C Esty and M. Ivanova (edi).
3. Charles F. and Others , New Direction in the study of foreign policy (Allen Unwin , New-Zeland, 1989, pp: 270-275.
4. Global Environmental Governance , Options and opportunities , Yale shool of forestry and Environmental studies , New Haven , CT 2002.
5. Joseph Frankel , Contemporary International theory and the behavior state, London , 1973.
6. Longman Active, Study Dichenary , Ed, 1988, p461.
7. https://www.koarp.org/about
8. https://www.unorg/en/sections/issues-depth/cl.
9. www.natureiraq.org/who-we-are.html